AL-HIKMAH RESEARCH & PUBLICATION CENTER

مجلة الحكمة العالمية
للدراسات الإسلامية والعلوم الإتسانية
العدد الثالث، الاصدار الخاص، سبتمبر 2020
E-ISSN: 2637-0581

نظرات في دعوى تجديد أصول الفقه الإسلامي بين الرفض والقبول (دراسة تحليلية)

INSIGHTS CONCERNING CALLS FOR RENEWING ISLAMIC JURISPRUDENCE FUNDAMENTALS BETWEEN REJECTION AND ACCEPTANCE (Analytical Study)

جميل ملهي أحمد حيدر الربادي [1]، طاهر بن محمد الأهدل[2]، محمد فاضل [3]

الملخّص

تميز الفقه الإسلامي بالتجديد والتكيف مع أزمات المراحل والنوازل المختلفة بما يتفق مع تغير الظروف والأزمنة والأمكنة، والاجتهاد في المسائل المستجدة، والتوسع في مفهوم الفقه بمعناه الشمولي في اللغة، وأن توضع العلوم العصرية والاجتماعية التي لم يكن الفقهاء يتحدثون فيها من قبل تحت مظلة الفقه ومراعاة الأسس الأصولية في الاستنباط وفهم النصوص وعدم المساس بها. حتى ظهرت جماعة تطالب بتغيير جذري لعلم الأصول، دون مراعاة لأسس الاستنباط المجمع عليها، والتي سارت عليها الأمة من عصر النبوة إلى يومنا. وتهدف هذه الدراسة: إلى إيجاد توازن بين دعوى تجديد علم أصول الفقه الإسلامي بإطلاق وبين الرافضين لهذه الدعوى بإطلاق. والمنهج المتبع: هو المنهج الكيفي، المتمثل في قاعدة جمع المعلومات من خلال المطالعة في الكتب القديمة والحديثة، ثم دراستها وتحليلها للوصول إلى النتائج المنشودة. وفي النهاية: توصلت الدراسة إلى أن دعوى التجديد الجذري لعلم الأصول هي دعوى خاوية مجردة عن الحقيقة العلمية المعتبرة، وأن دعوى التجديد الجزئي الشكلي دعوة مقبولة ومعتبرة بمعايرها لدى الأصوليين والمقاصديين .

مفاتيح الكلمات: (نظرات. دعوى. تجديد. أصول الفقه. الرفض. القبول).

---

[1] طالبة، جامعة السلطان زين العابدين، j.alrubaidi@gmail.com

[2] الأستاذ الدكتور المشارك ، جامعة السلطان زين العابدين

[3] الأستاذ الدكتور المشارك ، جامعة السلطان زين العابدين

Abstract

Islamic jurisprudence has been characterized by renewal and adaptation to crises of different stages and episodes in a manner adequately consistent with changing conditions, times and places. Also, it is known with independent reasoning to confront emerging issues, and the expansion of the concept of jurisprudence in its holistically linguistic sense. Modern and social sciences unknown to previous jurists are placed under the umbrella of jurisprudence taking into account the fundamental bases related to comprehending texts and deducing rulings without any contradictory judgments or opinions. This was the situation until a group emerged, calling for a thorough change of the science of fundamentals, without taking into account the consensually agreed-upon foundations of deduction. This study aims to: find a balance between the call of aggressively renewing the science of Islamic jurisprudence and rejections of such a call. The research methodology followed is the qualitative approach to collect information through reading old and modern books, then study and analyze them to reach the desired results. Finally, the study concluded that the call of radical renewal of the science of fundamentals is an empty case void of an accepted scientific truth. The formal, partial renewal call is acceptable and considered in conformity with standards as developed by fundamentalists and maqaasaddiun.

Keywords: (Insights, call, Renewal, fundamentals, Rejection, Acceptance).

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه الأكرمين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

لقد من الله سبحانه على هذه الأمة الخاتمة بحفظ دينها وذلك بتكفله سبحانه بحفظ الوحي الذي أوحاه إلى نبيها المعصوم ﷺ المتلو وغير المتلو من الكتاب العظيم والسنة الغراء ومن خلال الهداية والإلهام لعلمائها وتوفيقهم للوقوف على المنهج الأرشد و النهج

الأسد المتبع من عصر النبوة فما بعده في قضية استنباط الحكم الشرعي من الدليل والمتمثل في علم أصول الفقه الذي كان ولازال وسيظل إلى إن يشاء الله الحصن الحصين والدرع المتين في إبطال تحريف الغالين و انتحال المنتحلين وتأويل الجاهلين عبر منهجية دقيقة متبعة تحفظ عملية الاستنباط من ذلك كله وتجعل لها قيمة علمية واعتبارات شرعية وقد ظلت الأمة بحمد الله إلى يومنا محتفية بها ومحافظة عليها ومتحاكمة إليها ولم يعكر على صفو هذا الالتزام التام و الانضباط المنهجي في عملية الاستنباط إلا دعوات شاذة لا تعدو قيمتها أذهان أربابها تنادي بضرورة التجديد الجوهري لهذا العلم وقد تداخلت مع دعوات مقبولة تنادي بضرورة السعي للتجديد الشكلي من خلال السعي لتبسيط مفاهيم ومصطلحات هذا العلم وإعادة ترتيب بعض الجزئيات فيه ليتوافق مع لغة العصر ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتحرر مصطلح دعوى التجديد لهذه العلم وتبين المقبول منها والمردود.

هذا وقد اتفقت كلمة الباحثين على أن نشأة دعوى التجديد بصورة عامة في العلوم الإسلامية المختلفة بدأت في عصرنا على يد رفاعة الطهطاوي[4]، بدافع شعور انهزامي بسبب انبهاره بمظاهر الحضارة الغربية؛ حيث أُوفدته الحكومة المصرية آنذاك برفقة بعثة

(4) هزاع القحطاني، محاولات التجديد في أصول الفقه ودعواته، (ص: 429). ورفاعة رافع الطهطاوي 1801م من قادة التنويرين في مصر في عهد محمد علي باشا.. بدأ انحرافه حينما ذهب موفداً من قبل محمد علي باشا إلى فرنسا للصلاة بالبعثة، وبعد عودته إلى مصر بدأ بنشر أفكاره التي استقاها من أساتذته في السربون، له مجموعة من المؤلفات، طبعت جميعها ضمن أعماله الكاملة في خمسة مجلدات ضخام، توفي بعد تقلب من رضا الحكام وسخطهم عام 1873م نشأ في عائلة ملحوظة من القضاة ورجال الدين فلقي رفاعة عناية من أبيه، فحفظ القرآن الكريم، وبعد وفاة والده رجع إلى موطنه طهطا، ووجد من أخواله اهتماماً كبيراً حيث كانت زاخرة بالشيوخ والعلماء فحفظ على أيديهم المتون التي كانت متداولة في هذا العصر، وقرأ عليهم شيئا من الفقه والنحو. التحق رفاعة وهو في السادسة عشرة من عمره بالأزهر في عام 1817 وشملت دراسته في الأزهر الحديث والفقه والتفسير والنحو والصرف، وغير ذلك. خدم بعدها كإمام في الجيش النظامي الجديد عام 1824.

علمية إلى باريس من عام: (1826م) إلى عام: (1831م)، ليكون مرشداً دينياً لهم وإماماً يصلي بهم، فانبهر بمظاهر الغرب وعلومه، وعاد إلى مصر يدعو لضرورة التجديد في العلوم الإسلامية عامة، وألَّف كتابه: القول السديد في التجديد والتقليد[5]، وكان أرضية وقاعدة لكل من جاء بعده من دعاة التطوير والتجديد[6]. أما التجديد لعلم الأصول بمعناه الشكلي، فهذا النوع قد تزامن مع بداية التأليف في علم الأصول من عهد الإمام الشافعي إلى يومنا هذا؛ كما ستوضحه الدراسة. وتهدف هذه الدراسة: إلى إيجاد توازن بين دعوى تجديد علم أصول الفقه الإسلامي بإطلاق وبين الرافضين لهذه الدعوى بإطلاق. والمنهج المتبع: هو المنهج الكيفي، المتمثل في قاعدة جمع المعلومات من خلال المطالعة في الكتب القديمة والحديثة، ثم دراستها وتحليلها للوصول إلى النتائج المنشودة. أما الدراسات السابقة: كتاب: (تجديد أصول الفقه الإسلامي)، وكتاب: (تجديد الفكر الإسلامي) كلاهما للترابي: حسن بن عبد الله. الذي طالب بتغيير جذري لعلم الأصول، دون مراعاة لأسس الاستنباط المجمع عليها. ودراسات أخرى ستتم الإشارة إليها في هذه الدراسة وفي هذه الدراسة يحاول الباحث عرض تلك الدعوى ومغزاها وتفنيدها من خلال محاور هذه الدراسة. والتي قسمها الباحث إلى مقدمة وخمسة محاور وخاتمة، المحور الأول: في مواقف الناس من تجديد أصول الفقه. والثاني: المناقشة والتحليل. والثالث: نماذج وصور تطبيقية للتجديد المقبول. والرابع: نماذج وصور تطبيقية للتجديد المردود. والخامس: أبرز سمات الداعين للتجديد المردود.

المحور الأول: مواقف الناس من تجديد أصول الفقه

(5) علي جمعة، قضية تجديد أصول الفقه، (ص:4).

(6) نازك سابا يارد، الرحالون العرب، (ص:27).

تباينت منطلقات ومقاصد المنادين بهذه الدعوى، كما اختلفت اتجاهاتهم وحدود دعواهم، ونتيجة لهذا الاختلاف فقد تنوعت مواقف العلماء والمفكرين نحو هذه الدعوى إلى أصناف: الصنف الأول: المتحمسون بإطلاق. الصنف الثاني: المتقبلون بإطلاق. الصنف الثالث: المتثبتون المتحفظون. الصنف الرابع: المتثبتون المتزنون. وسأقوم – إن شاء الله – بتعريف كل صنف وبيان وجهة نظرهم في المسألة، مع ذكر بعض الأسماء المشهورة منهم.

أولاً: المتحمسون بإطلاق

وهم أصحاب الأفكار الدخيلة على الأمة الإسلامية من الليبراليين، والعلمانيين، والحداثيين، الذين ما برحوا يدعون إلى التنكر لكل ما له صلة بهذا الدين العظيم والشريعة الغراء، زاعمين أن الشريعة الإسلامية قد أصبحت من إرث الماضي، وأنه يجب أن يشملها التجديد أو التغيير؛ بما يجعلها حسب زعمهم متناسقة ومنسجمة مع حاجات العصر، والدعاة لهذا التمرد من المعاصرين كثيرون، وسأمثل بثلاثة من أشهرهم:

المثال الأول: الدكتور محمد أركون[7].

---

(7) أركون، محمد (1347هـ – 1928م)، محمد أركون مفكر جزائري الاصل فرنسي الجنسية، يعمل أستاذاً لتاريخ الفكر الإسلامي في جامعة السوربون الجديدة – باريس الثالثة، ولد أركون في (تاوريرت ميمون) في منطقة القبائل الكبرى في الجزائر، أكمل تعليمه الثانوي في مدينة (وهران)، وابتدأ تعليمه الجامعي في الجزائر ليتمه في باريس، حصل على دكتوراه الدولة من جامعة: (السوربون)، عام: 1969م، وعمل أستاذاً زائراً في العديد من الجامعات العربية والإسلامية، وغيرها في أنحاء العالم.

يطرح أركون في كتبه ودراساته الكثيرة مشروع إعادة قراءة للفلسفة والعلوم الإسلامية، من منظور يزيل عنها ما يرى أنه تحيزات وشوائب أيديولوجية تراكمت عبر التاريخ، ومنهجه في ذلك منهج تاريخاني يدعو إلى قراءة النتاج الثقافي ضمن مؤطراته التاريخية والمعرفية، وقد أفاد في هذا من العديد من الطروحات الفكرية والمنهجية الغربية، مثل: طروحات الفيلسوف الألماني: (مارتين هايدجر)، والفيلسوف الفرنسي: (ميشيل فوكو). ولأركون العديد من المؤلفات، منها: الإنسية العربية في القرن الرابع الهجري (197م) من أجل نقد العقل الإسلامي (1984م)؛ الإسلام: الأخلاق والسياسة (1986م)، آفاق مشرعة على الإسلام (1989م)، أين هو الفكر الإسلامي المعاصر؟ (1995م)، كما أن له العديد من المقالات حول مفاهيم كالحداثة والعلمانية وغيرها.

المثال الثاني: الدكتور نصر حامد أبو زيد[8].

المثال الثالث: الدكتور حسن حنفي[9].

1. الدكتور محمد أركون: من يقرأ لهذا الرجل يجد أنه واحدٌ من المتبنين للفكر التغريبي صراحةً، وأنه يبذل قصارى جهده لنشر هذه الفكرة ومما يؤكد هذه الحقيقة التالي:

أ-أنه تكلم عن المصدر الأول لأصول الفقه، وهو القرآن الكريم؛ فشكّك في صحَّته، وسماه: (القرآن الرسمي)[10].

ب-اتهامه علماء الأصول بأنهم انتهازيون، ويقومون باختراع حيل للخروج من التناقض؛ وذلك كحديثه عن مبحث الناسخ والمنسوخ.

ج-إطلاقة التُّهم في مراجع الأمة العلمية؛ حيث يتهم الصحابة بالتلاعب بالآيات القرآنية من أجل تشكيل علم التوريث، وكاتهامه الإمام محمد بن جرير الطبري في تفسير آيات الكلالة بأنها مقاومة مستميته لما يُحدِث وصفاً جديداً يؤدي إلى زعزعة نظام الإرث العربي السابق.

---

(8) نصر حامد أبو زيد أكاديمي مصري، وباحث متخصص في الدراسات الإسلامية ومتخصص في فقه اللغة العربية والعلوم الإنسانية ولد عام 1943م وله الكثير من المؤلفات والمقالات التي تخدم الجانب الحداثي الذي ظل يدعو إليه، وفي آخر سني أيامه حكمت المحكمة المصرية بردته، والتفريق بينه وبين زوجه، ففر من الجمهورية المصرية، وانتقل للعيش في هولندا إلى وفاته عام 2010م.

(9) حسن حنفي هو مفكر مصري، يقيم في القاهرة، يعمل أستاذا جامعيًا. واحد من منظّري تيار اليسار الإسلامي، انتمى لجماعة الإخوان المسلمين في شبابه، ثم انفتح على الاتجاه اليساري، وصار أحد أهم المنظرين، وهو ثري الإنتاج والتأثير على الساحة الفكرية، من أهم مؤلفاته من العقل إلى النقل ثلاثة مجلدات، ومن النقل إلى الإبداع تسع مجلدات، والتراث والتجديد أربعة مجلدات، ومن أشد كتبه إثارة كتاب من العقيدة إلى الثورة، ولا زال يمارس نشاطه العلمي والفكري في الجامعات والمؤتمرات حتى اليوم.

(10) أركون، من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي، (ص: 34).

د-إساءته في حق علماء المسلمين ومذاهبهم الفقهية المعتبرة، واستخدامه المصطلحات النصرانية للتعبير عنها؛ كوصفه المذاهب الفقهية بالمذاهب الأرثوذوكسية، والإجماع الأصولي بالإجماع الأورثوذوكسي، وهكذا[11].

وأن الإجماع مبدأ نظري طُبّق على بعض المسائل الكبرى مثل الصلاة، والاحتفال بعيد النبي، وأما القياس فهو - في رأيه - حيلة كبرى أتاحت شيوع ذلك الوهم الكبير بأن الشريعة ذات أصل إلهي يحل المشكلات الجديدة؛ ليتم تقديس كل القانون المخترع[12].

2. الدكتور حسن حنفي: وهو أيضاً يحمل نفس الفكرة التغريبية، ويتكلم بكل صراحة فيها ويدعو إليها، ويدعي أنه صاحب قضية، وصاحب فكر شيوعي، يهدف إلى تهديم بناء الدين الذي مر عليه خمسة عشر قرناً وهو يُبنى.

ويرى أن الدليل النقلي الخالص لا يمكن تصوّره؛ لأنه لا يعتمد إلا على صدق الخبر سنداً أو متناً، وكلاهما لا يثبتان إلا بالحس والعقل طبقاً لشروط التواتر، فالخبر وحده ليس حجة ولا يثبت شيئاً، على عكس ما هو سائد في الحركة السلفية المعاصرة من اعتمادها شبه المطلق على: (قال الله) و(قال الرسول)، واستشهادها بالحجج النقلية وحدها دون إعمال الحس والعقل، وكأن الخبر حجة، وكأن النقل برهان[13]. انتهى بتصرف يسير[14].

وأما نصر حامد أبو زيد، فيقول في هذا الصدد: "آن أوان المراجعة والانتقال إلى مرحلة التحرر، لا من سلطة النصوص وحدها، بل من كل تعوق مسيرة الإنسان في عالمنا، علينا أن نقوم بهذا الآن وفوراً قبل أن يجرفنا الطوفان".

---

(11) أركون، من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي، (ص: 52 - 69).

(12) أركون، تاريخية الفكر العربي، (ص: 297).

(13) حسن حنفي، التراث والتجديد، (1/ 39، 391).

(14) يعقوب عبد الوهاب، أصول الفقه بين الثبات والتجديد، (21/1، 22، 23).

ويقول أيضاً: "فإن نزول الآيات المثبتة في اللوح المحفوظ ثم نسخها وإزالتها من القرآن المتلون ينفي هذه الأبدية المفترضة الموهومة، ويجب أن نفهم الآيات الدالة على ذلك فهماً غير حرفي..." إلى أن قال: "فإذا أضفنا إلى ذلك المرويات الكثيرة عن سقوط أجزاء من القرآن ونسيانها من ذاكرة المسلمين ازدادت حدة المشكلة التي كان على العلماء ومن يتابعهم من المحدثين حذو النعل بالنعل أن يواجهوها"[15].

وبهذا نعلم يقيناً مدى خطورة هولاء على الأمة العربية والإسلامية، وأنهم يسعون لهدم المرجعيات الإسلامية المعتبرة، بدعاوى مزيفة لا تمتلك ذرة من حق، ولا جزء من حقيقة.

القسم الثاني المتقبلون بإطلاق: وهم طائفة من المفكرين الإسلاميين، اغتروا ببهرجة مظاهر الحضارة الغربية في المجالات العلمية والثقافية، وانهزموا نفسياً أمام أصوات التغريب، وصادف ذلك عدم تمكنهم من فهم الشريعة الإسلامية فهماً شاملاً مستوعباً لأصولها الكلية وفروعها الجزئية، فحدى بهم ذاك الاغترار وذلك الفهم القاصر للشريعة الإسلامية إلى الاستسلام، والتهور بإصدار فتاوى غريبة شاذة تتضمن الدعوة إلى إعادة النظر في صياغة الأحكام الجزئية والقواعد الأصولية الكلية، بدعوى السعي لتوسيع المفاهيم الشرعية لتلبي حاجات العصر في الأصعدة المختلفة.

ومن أشهر هؤلاء :

الدكتور حسن الترابي[16]، الذي يقول عن أصول الفقه: "علم الأصول التقليدي الذي نلتمس فيه الهداية لم يعد مناسباً للوفاء بحاجتنا المعاصرة حق الوفاء؛ لأنه مطبوع بأثر

---

(15) نصر حامد أبو زيد، مفهوم النص، (ص:131).

(16) حسن عبد الله الترابي هو مفكر وزعيم سياسي وديني سوداني. ويعتبر رائد مدرسة تجديد سياسي إسلامي. عمل الترابي أستاذاً في جامعة الخرطوم ثم عين عميداً لكلية الحقوق بها، ثم عين وزيراً للعدل في السودان. وفي عام 1988 عين وزيراً للخارجية السودانية. له العديد من الإسهامات في الكتابة والمقالة والمحاضرات، ومن أشهر

الظروف التاريخية التي نشأ فيها، بل بطبيعة القضايا الفقهية التي كان يتوجه إليها البحث"[17].

يقول الشريف الصّمَداني: "يجمع هذا التيار في طياته: الفقيه الذي أثقلت كاهله المتغيرات الحديثة، والصحفي الذي يفتقر إلى علوم الشريعة، والعقلاني المغرق في عقلانيته، والمثقف الباحث عن موقع ثقافته الحضارية، والقومي الذي يتخبط في خبال الجاهلية... وهم درجات بحسب ما يغلب عليهم من مواد، ومن أبرزهم: الدكتور حسن الترابي، والدكتور يوسف الحسن، والدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري، والدكتور محمد عمارة، وعبده سلاَّم وغيرهم"[18].

القسم الثالث المتثبتون المتحفظون: وهم قسم من العلماء غلَّبوا جانب الاحتياط والتورع، وآثروا السلامة بالاقتصار على ما تيقنوا صحته من أصول وفروع الشريعة الإسلامية الأصيلة، ورَد أي دعوى يرونها دخيلة على الشريعة الإسلامية يكون مفادها التنكر للموروث الشرعي، بأي معنى من تبديل أو تحريف أو إضافة أو تعديل، ومن أشهر أصحاب هذا التوجه:

الشيخ محمد الأمين الشنقيطي[19]، حيث يقول عن دعوى التجديد لأصول الفقه: (قولهم: أن أصول الفقه تحتاج إلى تجديد، أو يقولون: أن الشريعة تحتاج إلى تجديد، لا

كتبه: قضايا الوحدة والحرية، تجديد أصول الفقه، تجديد الفكر الإسلامي، الأشكال الناظمة لدولة إسلامية معاصرة، تجديد الدين، منهجية التشريع، المصطلحات السياسية في الإسلام، الدين والفن، توفي عام 2016م

(17) الترابي، تجديد أصول الفقه، (ص: 13).

(18) الشريف محمد الصّمَداني، رؤية شرعية في الجدال والحوار مع أهل الكتاب، (ص: 21).

(19) محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر بن محمد بن نوح بن محمد بن أحمد بن المختار الجكني، ولد بموريتانيا عام 1325 هـ في موريتانيا، حيث نشأ يتيماً فكفله أخواله وأحسنوا تربيته ومعاملته، فدرس في دارهم علوم القرآن الكريم والسيرة النبوية المباركة والأدب والتاريخ، فكان ذلك البيت مدرسته الأولى. ثم اتصل بعدد من علماء بلده فأخذ عنهم، ونال منهم الإجازات العلمية. عُرف عنه الذكاء واللباقة والاجتهاد والهيبة. اجتهد في طلب العلم فأصبح من علماء موريتانيا، وتولى القضاء في بلده فكان موضع ثقة حكامها ومحكوميها.. وكان

فرق بين القولين، هذا القول ابن أخت خالة القول الأول، على العموم هي كلمة حق أريد بها باطل؛ فإن الشريعة قديمها جديد وجديدها قديم، والشريعة صالحة لكل زمان ومكان، وهذا أمر مسلَّم من البدهيات؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣]، رضي بهذه الشريعة التي آمن بها رسول الله ﷺ، ودعا إليها منذ أربعة عشر قرناً، رضيها الله عز وجل لنبيه، ورضيها لأصحاب نبيه ﷺ ورضي عنهم أجمعين، وكذلك رضيها للأمة إلى يومنا هذا، بل إلى قيام الساعة، فلو جاء أي شخص يريد أن يغير في مفاهيمها أو يقلب أصولها وموازينها، ولو كانت عبارته منمقة أو مزوقة فقد حاد عن سواء السبيل، نسأل الله السلامة والعافية، فلذلك هذه الكلمة كلمة حق أريد بها باطل.

فأصول الفقه هي أصول فهم الدليل، وأصول فهم الدليل باقية إلى قيام الساعة، والذي فهم به أصحاب رسول الله ﷺ نفهم به نحن، وإذا خالف فهمنا فهمهم بمعنى: أنا تركنا موازينهم في الفهم وتركنا موازين السلف الصالح في الفهم فقد ضللنا – والعياذ بالله–، فلذلك إذا كانت هذه مفاهيم خير القرون فهي صالحة لشر القرون، فقرننا من شر القرون التي قبله؛ لأن النبي ﷺ يقول: «ما من زمان إلا والذي بعده شر منه حتى تقوم الساعة» (20)، فإذاً الذي صلح لخير القرون من باب أولى أن يصلح لما هو شر منه، هذا الاصل الأول.

من أوائل المدرسين في الجامعة الإسلامية سنة 1381هـ، ثم عين عضواً في مجلس الجامعة، كما عين عضواً في مجلس التأسيس لرابطة العالم الإسلامي، وعضواً في هيئة كبار العلماء 1391/7/8 هـ. توفي بمكة بعد أدائه لفريضة الحج وصلي عليه بالمسجد الحرام، ودفن بمقبرة المعلاة بمكة. وصُلي عليه صلاة الغائب بالمسجد النبوي الشريف. وله مجموعة قيمة من المؤلفات منها: – المصالح المرسلة. – الأسماء والصفات نقلا وعقلا. – منهج التشريع الإسلامي وحكمته. – دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب. – أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن.

(20) فتح الباري (9 / 61).

هذا الباب الذي فتح الآن من بعض المتفيهقين الذي يقولون–سامحهم الله وهدانا وإياهم إلى سواء السبيل– يقولون: نعيد النظر، ونريد تجديد الشريعة ومسايرتها للعصر، هذا مما لا ينبغي، ومقالته هذه قد تؤدي –والعياذ بالله– إلى هدم الشريعة ونقضها، لكن قد يكون مقصود البعض مقصوداً حسناً في جانب نستثنيه، وهو أن يقال: إننا نريد من يترجم فهم السلف للخلف بأسلوب معاصر، فهذا كلام طيب، وكلام مقبول؛ بمعنى: أن تأخذ الكتب التي عن سلف الأمة وتأتي بأسلوب صحيح سوي يناسب الأفهام، فهذا كلام صحيح، وهو واجب الدعاة وواجب العلماء، والحمد لله هم قائمون به في فتاويهم وتعليمهم ودروسهم.

أما لو قيل: نريد أن نغير الفتاوى لتغير الزمان، أو نريد أن نجدد الشريعة، فالله أعلم أنها فتنة، وقانا الله وإياكم شرها، فلا خير في إنسان يعرض عن خيار هذه الأمة، ولذلك أقول: ينبغي أن نبدأ من حيث انتهوا ولا نكرر ما فعلوا؛ لأنهم سلف الأمة المختار لها، نسأل الله عز وجل أن يرزقنا بأسمائه الحسنى وصفاته العلى حبهم، وأن يرزقنا سبيلهم، وأن يرزقنا الحشر في زمرتهم، إنه ولي ذلك والقادر عليه، والله تعالى أعلم [21].

القسم الرابع المتثبتون المتزنون: وهم جماعة من العلماء الراسخين في العلم، الذين جمعوا بين قوة المكنة العلمية، وكمال الدراية بصناعة الفتوى للأحكام المستجدة الواقعية، مع دين متين، وإخلاص لرب العالمين، وقد نحى هؤلاء منحى معتدل فلم يقبلوا دعوى التجديد لأصول الفقه بإطلاقها، كما أنهم لم يردوها بإطلاقها، بل اهتموا ابتداء بالتحقق من التالي:

أولاً: تحرير المصطلح وبيان المقبول منه والمردود.

ثانياً: الدراسة المستفيضة لأجل التأكد من وجود إشكالية أصولية تستدعي القيام بحركة تجديدية.

---

(21) الفتوى منقولة من موقعه على شبكة النت.

ثالثا: تحديد نوع الإشكال؛ هل هو الشكل أم في المضمون.

رابعاً: الجزم بأن موضع الإشكال في بعض القضايا الشكلية.

خامساً: القطع بأن هدف كثير من الدعوات المعاصرة التي تنادي بمطلق التجديد؛ أي: من غير انضباط بالأصول الكلية، والأحكام القطعية للشريعة الإسلامية، القطع بأن هدف هذه الدعوات مجرد السعي لهدم الشريعة والعبث بأحكامها، من خلال العمل على إلغاء المنهج العلمي المتبع لاستخراج الأحكام من النصوص.

سادساً: اقتراح المعالجة المنضبطة بميزاني الشرع والعقل، الجامعة بين الأصالة والمعاصرة(22).

ومن أشهر هؤلاء المعاصرين:

الشهيد الدكتور: محمد سعيد رمضان البوطي – رحمه الله – (23)، حيث فرَّق بين معنيين للتجديد:

المعنى الأول المقبول: (هو تجديد الانضباط بقواعده وأحكامه، وإصلاح ما تصدع من بنيانه، وتمتين ما وهي من دلائله، وسد ما تفتح من ثغرات في مفاهيمه، ونفض ما غشى عليه من غبار النسيان له والإعراض عنه، وعرض مضمونه بأسلوب أكثر جدة وأيسر فهماً)، إلى أن قال: (وبناء على هذا فعلم الأصول خاضع للتجديد منذ نشأته إلى يومنا

(22) انظر: ما كتبه الشهيد الدكتور البوطي في بحثه: إشكالية تجديد أصول الفقه: (ص: 155).

(23) محمد سعيد رمضان البوطي،عالم سوري متخصص في العلوم الإسلامية، ومن المرجعيات الدينية الهامة على مستوى العالم الإسلامي، ولد عام 1929م في جنوب تركيا في جزيرة بن عمر، ثم انتقل مع والده حينما ضاق الأمر على أهل العلم إلى سوريا، اختارته جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم في دورتها الثامنة عام 2004 ليكون «شخصية العالم الإسلامي»، باعتباره «شخصيةً جمعت تحقيقَ العلماء وشهرةَ الأعلام، وصاحبَ فكرٍ موسوعيّ» له قائمة طويلة من المؤفات عالج فيها جوانب كثيرة من المشاكل المطروحة على الساحة توزعت على الجوانب القدية والفلسفية والأصولية والفقهية والفكرية وامتدت إلى الجوانب الأدبية والقصصية، توفي عام 2013 في أحداث سوريا الأخيرة.

هذا، وهل تسلسلت الكتابات عنه والتأليف فيه إلا توثيقاً لأدلته وترسيخاً لقواعده، ومشاركة في النظر للراجح من المسائل الاجتهادية التي فيه.

والمعنى الثاني المرفوض: وهذا هو المراد من كثير من الداعين إلى هذه الدعوى اليوم، وهو الاستبدال به وتطوير قواعده، وتجاوز أحكامه إلى غيرها، ومن ثَمَّ يتم التجاوز بها إلى استنباط أحكام من مدلولات جديدة تتوافق وفكرة التغريب) [24].

ومنهم الدكتور: أحمد الريسوني، الذي توافق مؤدى رأيه في القضية مع رأي الدكتور البوطي؛ حيث يقول: "في موضوعنا تجديد علم أصول الفقه يجب أن نميز بين: أصول الفقه، وعلم أصول الفقه؛ فأصول الفقه يراد بها: الأصول والمصادر والقواعد الشرعية الكبرى التي يستمد منها الفقه، أي فهو مساوٍ لقولنا: أصول الأحكام أو: أصول الشريعة، وهذه لها من الرسوخ والثبات والعموم والدوام ما لا نزاع فيه ولا غبار عليه. وأما علم أصول الفقه، فيراد به تخصص علمي دراسي، يشمل مجمل القضايا والمسائل والتعريفات والنظريات والآراء والقواعد المنهجية لهذا العلم، إلا أن علم أصول الفقه قد يطلق عليه اختصاراً: أصول الفقه، بحذف كلمة (علم)، كما يقع في أسماء العلوم كافة"[25].

وقال أيضا: "التجديد الذي نتحدث عنه يشمل إضافة الجديد المفيد، ويشمل صقل القديم وشحذه حتى يكون كأنه جديد، وفي الحالتين فإن غرض التجديد هو تحقيق درجات أعلى من الفائدة والفاعلية والتلاؤم مع الحاجات والإشكاليات المتجددة"[26].

وممن يرى هذا الرأي أيضاً، مع اختلاف في صياغة الفكرة فقط: الدكتور علي جمعة[27]، والدكتور شعبان محمد إسماعيل[28] والذي أثبت كثيرا من نصوصه كما هي في هذا المقال لنفاستها وقيمتها العلمية .

---

(24) البوطي مع المرزوقي، حوار إشكالية تجديد أصول الفقه، (ص: 156).

(25) الريسوني وآخرون، التجديد الأصولي، (ص: 13).

(26) إعداد جماعي بإشراف الريسوني، التجديد الأصولي،(ص: 14).

المحور الثاني: المناقشة والتحليل

إن المتأمل في المواقف السابقة يجد أولاً: أننا بحاجة لأن نحرر المصطلح ونعرف معناه، ونحرر محل النزاع كما يقول الأصوليون؛ لنعلم ما هو التجديد المقبول من المردود، وبالتأمل في تعريف التجديد يمكن تعريفه بثلاثة معان:

أولاً المعنى اللغوي: جاء المعجم الوسيط: "جدد الشيء: صيره جديداً، ويقال: جدد العهد، وثوباً لبسه جديداً، تجدد الشيء: صار جديدا"[29].

وفي مختار الصحاح: (وجَدَّ الشيء يجد، بكسر الجيم فيهما: صار جدِيداً، وهو نقيض الخَلِق)[30].

وفي المصباح المنير: "جد الشيء يجد جدة فهو جديد، وهو خلاف القديم، وجدد فلان الأمر وأجده، واستجده: إذا أحدثه".

وهذا المعنى اللغوي لكلمة: (التجديد) نقل من معناه اللغوي المحدود إلى معان أُخَر، تبعاً للاصطلاحات والأعراف واختلاف منطلقات الداعين إليه، فصار منها المقبول؛ كالتجديد بالمعنى الشرعي الشكلي، ومنها المردود؛ كالتجديد بالمعنى التغريبي الحداثي، على نحو ما سَنُبَيّن.

ثانياً المعنى الشرعي: وهو العمل الجاد، والسعي المتواصل لإعادة الشريعة الإسلامية إلى ما كانت عليه في عصر النبوة؛ بالانضباط بقواعد الكتاب والسنة في مجالاتها المختلفة: العقدية، والتشريعية، والأخلاقية.

يقول العلقمي[31]: "معنى التجديد: إحياء ما اندرس من العمل بالكتاب والسنة، والأمر بمقتضاهما وإماته ما ظهر من البدع والمحدثات"[32].

---

(27) قضية تجديد أصول الفقه، للمؤلف: (ص:5).

(28) التجديد في أصول الفقه، للمؤلف: (ص: 47).

(29) المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات وحامد عبد القادر ومحمد علي النجار، دار الدعوة استنبول. (1/1، 9).

(30) الرازي، محمد بن أبي بك بن عبد القادر، مختار الصحاح، اعتنى بترتيبه محمود خاطر. (119/1).

قال الحاكم: (سمعتُ أبا الوليد حسان بن محمد الفقيه يقول غير مرة: سمعتُ شيخاً من أهل العلم يقول لأبي العباس بن سريج: أبشر أيها القاضي؛ فإن الله مَنَّ عل المسلمين بعمر بن عبد العزيز على رأس المائة فأظهر كل سنة وأمات كل بدعة) [33]، وهو المعنى المستفاد من قوله ﷺ: «إن الله يبعث على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها»[34].

وهذا المعنى لا شك في جوازه، بل في ضرورته حتى يبقى الدين قائماً ثابتاً لا تغيره الأحداث المتعاقبة ولا الظروف المتغيرة، وحتى يستوعب بالبيان والهداية حاجات الناس في كل زمان ومكان، وعصر ومصر، ولهذا النوع من التجديد شروط وضوابط، من أهمها التالي:

أولاً: ألا يخرج الأمر المجَدَد عن الأصل، وإلا لما كان تجديداً بل تبديداً، ولذلك كان التجديد سمة من سمات الشريعة الإسلامية، باعتبارها خاتمة الشرائع السماوية، أما ما عداها من الشرائع فليس قابلاً للتجديد؛ لعدم بقاء أصلها.

ثانياً: وجود الحاجة؛ أي ألا يكون الدافع مجرد الهوى والتَّشَهّي[35]

المحور الثالث: نماذج وصور تطبيقية للتجديد المقبول

ذكر الدكتور شعبان محمد علي عدة نماذج للتجديد المقبول نقتبس منها الآتي :

النموذج الأول: إحياء ما اندرس من المفاهيم الشرعية المستمدة من الكتاب والسنة، والتصدي للبدع التي تظهر من حين لآخر، ورد الناس إلى جوهر الإسلام الصحيح، وهو ما صح من حديث أبي هريرة ♦، أن النبي ﷺ قال: «إن الله يبعث لهذه الأمة على

---

(31) محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي بكر العلقمي (897 – 969 هـ)، شمس الدين: فقيه شافعي، عارف بالحديث. من بيوتات العلم في القاهرة كان من تلاميذ الجلال السيوطي، ومن المدرسين بالأزهر. من أشهر كتبه (الكوكب المنير بشرح الجامع الصغير – خ)، و(قبس النيرين على تفسير الجلالين – خ)، و(ملتقى البحرين في الجمع بين كلام الشيخين)، وغيرها. الأعلام للزركلي (6 / 195).

(32) العظيم أبادي، عون المعبود (391/11).

(33) العظيم أبادي، عون المعبود (391/11).

(34) أبو داوود، السنن، باب ما يذكر في قرن المائة (4 / 109) رقم الحديث: (4291).

(35) إسماعيل شعبان، التجديد لأصول الفقه، (ص50).

رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها» [36]، وهذا ما يشمل كل ما يتعلق بحياة المسلمين من العقائد والعبادات وسائر المعاملات.

وقد نص بعض العلماء على نماذج لهؤلاء المجددين؛ فذكروا على رأس المائة الأولى: الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز ♦، وذكروا الإمام الشافعي ♦ على رأس المائة الثانية، كما نصوا على أن المجدد قد يتعدد في وقت واحد، وقد نظمهم الإمام السيوطي في قصيدة مشهورة، سماها: (تحفة المهتدين بأخبار المجددين)، جاء فيها، بعد حمد الله تعالى والصلاة على رسوله ﷺ:

فكان عند المائة الأولى عمر خليفة العدل بإجماع وقر
والشافعي كان عند الثانية لما له من العلوم السامية

وختم هذه السلسلة بعصره وهو القرن التاسع، ورجى أن يكون هو المجدد لذلك

النموذج الثاني للتجديد: التجديد بمعنى التنمية والتوسع، وإضافة أمور لها صلة وثيقة بالمجَدد، فتضيف إليه ما به يكتمل البنيان.

وهذه تاسعة المئين قد أتت ولا يخلف ما الهادي وعد
وقد رجوت أنني المجدد فيها ففضل الله ليس يُجحدُ[37]

وهذا بالنسبة لعلم أصول الفقه، بدأ مع بداية التأليف في هذا العلم، حتى من الجامع الأول لقواعد علم الأصول، وهو الإمام الشافعي ♦؛ فقد ألف كتابه (الرسالة)، ثم ألف

(36) سبق تخريجه.

(37) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرضتحقيق: خليل الميس مدير أزهر لبنان دار الكتب العلمية ، بيروت ط1403،1هـ/1983م. (130)

بعدها ثلاث مؤلفات لنفس الغرض الذي من أجله ألف الرسالة؛ فألف كتاب (جماع العلم)، وكتاب (اختلاف الحديث)، وكتاب (إبطال الاستحسان).

وأيضاً ما قام به العلماء بعد الإمام الشافعي من حركة علمية نشطة، أضافت إلى علم الأصول الشيء الكثير، وأخذت اتجاهات مختلفة: اتجاه المتكلمين والفقهاء، والجمع بين الاتجاهين السابقين، واتجاه تخريج الفروع على الأصول، ثم اتجاه بناء القواعد الأصولية على مقتضى مقاصد الشريعة ومراميها، كل ذلك أضاف إلى علم الأصول ما به اكتمل بنيانه.

النموذج الثالث المقبول: التجديد، بمعنى التمحيص والتحرير والترجيح: ، وهذا أيضاً واقع في كتب المتقدمين ولم يَخْلُ منه مؤلف، ولكنه بدأ بصورة أوضح وأشهر في القرن الثالث عشر الهجري؛ حيث ألف الإمام محمد بن علي الشوكاني، المتوفى سنة خمسين ومائتين وألف (1250هـ)، كتابه المشهور المسمى (إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول)، وبيّن في مقدمة كتابه أهمية هذا العلم، وأنه الملجأ الذي يلجأ إليه العلماء عند الاجتهاد واستنباط الأحكام من الأدلة، إلا أن أكثر العلماء يعتقدون أن القواعد الأصولية كلها قطعية، وأنها من المسلمات التي لا يجوز الاجتهاد فيها، فبيَّن في كتابه هذا أن هناك من القواعد ما لا خلاف فيه، وهناك ما فيه خلاف بين العلماء.

وكان من منهجه: أنه إذا تطرق العلماء إلى قضية لها صلة بعلم آخر أحالها إلى هذا العلم ولم يبحثها في كتابه؛ كما جاء في مسألة: ما نقل آحاداً من القراءات، وهل هي قرآن أم لا؟، قال: (نقل جماعة من القراء الإجماع على أن في هذه القراءات ما هو متواتر وفيها ما هو آحاد، ولم يقل أحد منهم بتواتر كل واحدة من السبع فضلاً عن العشر، وإنما هو قول قاله بعض أهل الأصول، وأهل الفن أخبر بفنهم) [38].

(38) الشوكاني، محمد بن علي ، إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق : الشيخ أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، ط1، 1419هـ - 1999م ، (1 / 88).

وفي مسألة الخلاف بين العلماء في وقوع النسخ أو عدم وقوعه، حكى ما قاله الأصوليون في المسألة من آراء، ونسبة الإنكار إلى اليهود، ثم قال: (وأما الجواز فلم يُحك الخلاف فيه إلا عن اليهود، وليس بنا إلى نصب الخلاف بيننا وبينهم حاجة، ولا هذه بأول مسألة خالفوا فيها أحكام الإسلام حتى ما يذكر خلافهم في هذه المسألة، ولكن هذا من غرائب أهل الأصول)[39]، وعلى هذا الغرار سار الشوكاني في قضايا الأصول، ومحض آراء العلماء في كل مسألة، مستنداً إلى الأدلة التي تدعم ما يقول.

ولما كان كل إنسان يؤخذ من كلامه ويردّ إلا رسول الله ﷺ، فإن الإمام الشوكاني وقع في كثير من زلات العلماء؛ فكان يميل إلى رأي من ينازع في حجية الإجماع، واضطرب كلامه في حجية القياس، بينما رفض التقليد في الشريعة حتى على عوام المسلمين، إلى غير ذلك من الأمور التي أخذت عليه.

النموذج الرابع المقبول: التجديد، بمعنى تنقية علم الأصول مما عَلِقَ به مما ليس منه وهذا النوع يتحد مع النوع الذي بعده في عرض المادة الأصولية الأصلية، وتنقيتها مما علق بها من المباحث، والمسائل التي لا تَنم لها بصلة، مع الحرص على الجمع بين الأصالة في المضمون، والمعاصرة في الأسلوب.

النموذج الخامس المقبول: التجديد في الصياغة والأسلوب، وعرض ما في كتب التراث بأسلوب سهل مبسط يتفق مع روح العصر وقدرات طلاب العلم، مع المحافظة على الجوهر، ومن الكتب القيمة التي ألفت لهذا الغرض في العصر الحاضر:

1. أصول الفقه، للشيخ محمد الخضري بك.
2. علم أصول الفقه، للشيخ عبد الوهاب خلاف.
3. أصول التشريع الإسلامي، للشيخ علي حسب الله.
4. أصول الفقه، للشيخ محمد أبي زهرة.

---

(39) المرجع السابق، (2 / 52).

5. أصول الفقه، للشيخ زكريا البرديسي.
6. مصادر التشريع الإسلامي ومناهج الاستنباط، للدكتور محمد أديب صالح.
7. أصول الفقه، لشيخنا الشيخ محمد أبي النور زهير.
8. أصول الفقه الإسلامي، للدكتور وهبة الزحيلي.
9. أصول الفقه، لشيخنا الدكتور ملاطف مالك.
10. أصول الفقه، لشيخنا الدكتور حسن الأهدل.

والمؤلفات المعاصرة التي أُلّفت لهذا الغرض تفوق الحصر، ولكني اكتفيتُ بذكر بعضها لغرض التمثيل فقط.

المحور الرابع : نماذج وصور تطبيقية للتجديد المردود:

النموذج الأول: التجديد، بمعنى إعادة هيكلة أصول الفقه، وبنائه من جديد، بصورة تتلاءم مع مقتضيات العصر، كما يقول الداعون إليها، ومن أمثلة ذلك اتجاهات:

أ. اتجاه يضيق الاحتجاج بالسنة النبوية في المجالات التشريعية.

ومن أمثلة ذلك الآتي:

كتاب (السنة والتشريع)، للشيخ عبد المنعم النمر، الذي يرى فيه بان أحاديث الأحكام في باب المعاملات، خاصة بزمنه ﷺ، وأن العبرة بما يصلح الناس في كل زمان ومكان.

ب: اتجاه يرفض الاحتكام إلى القواعد الشرعية وضوابطها، ويحكم المعنى اللغوي وما تعارف عليه الناس.

ومن أمثلة ذلك:

1- أصول التشريع، للمستشار سعيد عشماوي.
2-دليل المسلم الحزين، لحسين أمين.
3-مؤلفات الدكتور نصر حامد أبو زيد.
4- مؤلفات الدكتور محمد أركون.

5-مؤلفات الدكتور حسن حنفي.

وهؤلاء وأمثالهم –كما قلت – لا يمكن أن نطلق على منهجهم أنه تجديد لمنهج أصول الفقه بالمعنى المقبول بحال من الأحوال.

المحور الخامس: أبرز سمات الداعين للتجديد المردود

المتأمل في أصحاب دعوى التجديد المردودة يجدهم متسمين بسمات، من أبرزها:

أولاً: عدم تخصصهم في العلوم الشرعية عامة، وفي علم الأصول خاصة.

ثانياً: عدم وضوح الرؤى التي يطرحونها، وإنما هي دعوات مجملة تحت شعارات براقة ليس لها مضمون علمي، بل على العكس يشتم منها وصف الإسلام والاحتكام إلى الثوابت الشرعية بالجمود، وعدم مسايرة ركب الحياة، من غير طرح منطقي منضبط بمنهجية بحث مقبولة.

ثالثاً: الخلط بين الدعوة إلى الاجتهاد وفتح بابه لمن يملكون أدواته، وبين دعوى التجديد لأصول الفقه بإطلاق.

رابعاً: الحديث بلغة مشتركة مشبوهة تصدر من نفوس انهزامية، أو متحاملة على الشريعة الإسلامية.

خامساً: اجتماع مؤدى فكرتهم، واشتراكهم في الهدف وهو: السعي بقصد أو بغير قصد لهدم الموروث الشرعي من خلال هذه الدعوات الزائفة، وقد تقدمت نماذج من أسماء بعض مؤلفاتهم في النظرة الخامسة التي تثبت هذه السمات كلها.

الخاتمة: وفها أهم النتائج والتوصيات

وفي نهاية هذا المقال توصل الباحث إلى الآتي:

أولاً: النتائج:

1. عظمة القيمة العلمية لعلم أصول الفقه باعتباره المنهج الوحيد والمعتمد لاستفادة الحكم الشرعي من النص.
2. استحالة معنى التجديد لقواعد هذا العلم إن عني به المعنى الشامل للشكل والمضمون إذ أن أصول قواعد هذا العلم مستفادة من قواعد اللغة والفقه والعقيدة وهي غير قابلة لهذا النوع من التجديد.
3. خطورة التماهي وراء دعوة التجديد لهذا العلم بإطلاق لكونه يقود إلى إلغاء المنهجية المنضبطة والضابطة لعملية الاستنباط ويشجع على ظهور الفوضى العلمية.
4. يمكن قبول معنى التجديد إن عني به التجديد الشكلي بمعنى إعادة الترتيب لمباحث هذا العلم والصياغة لمفاهيمه بما يتناسب مع لغة العصر.

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة أن يلتقي العلماء المختصون الأفذاذ لهذا العلم الذين جمعوا بين الأصالة والمعاصرة ويبحثوا هذه القضية باستفاضة وتمحيص ليحرروا مصطلحها ويبينوا المعنى المقبول منه والمردود.
2. أهمية الدمج في المناهج الشرعية بين الكتب الأصولية الأصيلة العميقة والكتب الأصولية المعاصرة ليتمكن الدارس بعد ذلك من الحصول على المكنة العلمية في هذا العلم وكذلك يكتسب ملكة التوضيح لمسائله بأسلوب مبسط.

العمل على إحياء النظام التعليمي الشرعي الأصيل الذي يرسخ في الناشئة عظمة هذه الشريعة الغراء ومصادرها ومواردها على العموم ويؤسس فيهم البناء المعرفي الشرعي المتين

والذي يمكن من القدرة على مواجهة حملات التغريب ومن فهم النصوص الشرعية فهما صحيحا ويسهل عملية الاجتهاد في ما استجد من مسائل معاصرة وفق منهجية شرعية منضبطة جامعة بين الأصالة و المعاصرة 0

المصادر والمراجع

إبراهيم مصطفى، وآخرون. المعجم الوسيط في اللغة. (القاهرة. مجمع اللغة العربية. دار الدعوة للنشر. د.ت).

أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير. سنن أبي داود. تحقق: شعَيب الأرنؤوط ومحمد كامل. (بيروت. دار الرسالة العالمية. 2009م. ط1).

أبو زيد. نصر حامد. مفهوم النص دراسة في علوم القرآن. (الدار البيضاء المغرب. المركز الثقافي العربي. 2014م. ط1).

أركون. محمد. تاريخية الفكر العربي الإسلامي. ترجمة: هاشم صالح. (بيروت. مركز الإنماء القومي. 1996م. ط2).

أركون. محمد. من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي. ترجمة: هاشم صالح. (بيروت. دار الساقي. 1991م. ط1).

الباحسين. يعقوب بن عبد الوهاب. أصول الفقه بين الثبات والتجديد. ورقة علمية. (الرياض. جامعة محمد بن سعود. 2002م).

البوطي. محمد سعيد رمضان، و المرزقي أبو يعرب. إشكالية تجديد أصول الفقه. (دمشق. دار الفكر المعاصر. 2006م. ط1).

الزركلي. خير الدين بن محمود بن محمد بن علي. الأعلام. (بيروت. دار العلم للملايين. 2002م. ط15).

الزمخشري. أبو القاسم. محمود بن عمرو. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. (بيروت. دار الكتاب العربي. (1407هـ. ط3).

حسن حنفي. التراث والتجديد "موقفنا من التراث القديم". (المملكة المتحدة. مؤسسة هنداوي. 2017م).

نازك سابا يارد. الرحالون العرب ونهضة الغرب في النهضة العربية الحديثة. (بيروت. دار نوفل للنشر. 1992م. ط2).

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض، تحقيق: خليل الميس مدير أزهر (بيروت. دار الكتب العلمية. 1983م).

العسقلاني ابن حجر. أبو الفضل. أحمد بن علي. فتح الباري شرح صحيح البخاري. تعليق: ابن باز. (بيروت. دار المعرفة. 1379هـ).

العظيم آبادي. محمد شمس الحق. عون المعبود على سنن أبي داود. تهذيب سنن أبي داود لابن قيم الجوزية. (بيروت. دار الكتب العلمية. 1415هـ. ط2).

علي جمعة محمد. قضية تجديد أصول الفقه. (القاهرة. دار الهداية للنشر. 1993م. ط1).

الصمداني. الشريف محمد بن حسين. رؤية شرعية في الجدال والحوار مع أهل الكتاب. تقديم ومراجعة: علوي السقاف. الناشر: موقع الدرر السنية. (https://dorar.net/article/69). 24 يوليو 2020.

الرازي. زين الدين. أبو عبد الله. محمد بن أبي بكر الحنفي. مختار الصحاح. تحقيق: يوسف الشيخ محمد. (بيروت. المكتبة العصرية. 1999م. ط5).

الريسوني. أحمد عبد السلام، وآخرون. التجديد الأصولي "نحو صياغة تجديدية لعلم اصول الفقه". (الأردن. المعهد الدولي للفكر الإسلامي. 2016م.

شعبان محمد إسماعيل. التجديد في أصول الفقه. دراسة نقدية. (الرياض. مكتبة دار السلام للنشر. 2000م. ط1).

الشوكاني، محمد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية. (بيروت. دار الكتاب العربي. 1999م. ط1).

الترابي، حسن عبد الله. تجديد أصول الفقه الإسلامي. (الدار السعودية للنشر والتوزيع. 1984م. ط1).

ط1).

الغامدي. هزاع عبد الله صالح. محاولات التجديد في أصول الفقه ودعواته. (الرياض. جامعة محمد بن سعود. فهرست مكتبة الملك فهد الوطنية. 2008م. ط1).